



العلاقة بين مؤشرات السيولة والقيمة السوقية لبعض المصارف التجارية المسجلة
في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2018-2023

أ.م. غسان رشاد عبد الحميد
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
[ghassanr.abdulhameed@uokufa.edu](mailto:ghassanr.abdulhameed@uokufa.edu.u.iq)
u.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى محاولة قياس تأثير نسب السيولة على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ومن ثم تحديد أي النسب أعلى تأثيرا. وتم الاعتماد لتحقيق ذلك على عينة من قطاع المصارف وتضمن ثلاث مصارف (بغداد التجاري، والخليج التجاري، والشرق الاوسط) وتم التوصل الى وجود علاقة ارتباط واثر معنوي للمؤشرات الثلاثة وكان اعلى ارتباط لنسبة التوظيف واعلى تأثير ايضا حين ما جاء بنسبة معامل الارتباط في حين كانت اقل ارتباط مع نسبة الرصيد النقدي وتأثيرا ايضا .

الكلمات المفتاحية : قيمة سوقية ، سعر السهم السوقي، نسب السيولة



The Relationship between Liquidity Indicators and Market Value of
Some Commercial Banks Registered in the Iraq Stock Exchange
2018-2023

Assistant Professor

Ghassan Rashad Abdulhameed

University of Kufa / College of

Administration and Economics

ghassanr.abdulhameed@uokufa.edu.iq

Abstract

The research aims to measure the impact of liquidity ratios on the market value of banks listed in the Iraq Stock Exchange, and then determine which ratios have the highest impact.

To achieve this, a sample of the banking sector was relied upon, including three banks (Baghdad Commercial, Gulf Commercial, and Middle East)

It was found that there is a correlation and a significant impact for the three indicators, and the highest correlation was for the employment ratio and the highest impact was also when it came with the correlation coefficient ratio, while it was less correlated with the cash balance ratio and also had an impact.

Keywords: Market value, market share price, liquidity ratio

المقدمة

تعد السيولة للمصارف والقيمة السوقية لسوق المال من اهم المواضيع للباحثين اضافة الى محلي الاستثمار والمستثمرين للعلاقة الوطيدة بينهما ، فالسيولة تعد عنصر مهم ومحدد رئيس في نجاح اداء المصارف بسبب الاحتياج المستمر للمال للاستثمار وسداد الالتزامات علاوة على ذلك الحاجة لها في الانشطة التشغيلية للمصارف ، وان توفيرها في الوقت الملائم يجنب المصرف العديد من المخاطر ، ان شدة المنافسة اليوم في عالم الاعمال والمال توجب على المصارف محاولة ابراز اهم معالم ادارة السيولة من خلال بيان مفهومها ومكوناتها الرئيسية وكذلك مؤشرات ادارتها وتوضيح



دورها وتأثيرها على الاستثمار لاسيما في اسهم سوق الاوراق المالية ، واصبحت مقاييس القيمة السوقية (مؤشرات الاسواق) مهمة لنشاط هذه الاسواق في اقتصاداتها ودورها التمويلي في الاقتصاد والذي يبرزه نشاط السوق الاولية من اصدارات جديدة للمصارف تسهم بشكل او باخر في رفع القيمة السوقية للسوق ، ونظرا لذلك جاء البحث ليسلط الضوء على دراسة العلاقة بين مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية والتوظيف) على القيمة السوقية .

وتم تقسيم البحث الى اربعة مباحث ضم الاول منهجية البحث والمبحث الثاني الاطار النظري للسيولة ومؤشرات قياسها ومكوناتها ومفهوم القيمة السوقية وقياسها والعوامل المؤثرة فيها ، في حين تناول المبحث الثالث تحليل علاقة الارتباط والاثر بين مؤشرات السيولة والقيمة السوقية واخير تضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :-

تعد السيولة من المؤشرات المهمة التي تعتمد عليها اغلب المصارف ، حيث ان السيولة تعطي امكانية تغطية كافة التزامات المصارف ، حيث ان أي انخفاض في مؤشر السيولة سيعود باثار سلبية على المصارف وبالتالي قد يؤدي الى صعوبة سداد المصرف لالتزاماته تجاه الغير ، ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تأثير مؤشرات السيولة على القيمة السوقية للمصارف التجارية في سوق العراق للاوراق المالية .

وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى تأثير نسبة الرصيد النقدي على القيمة السوقية للمصارف .
- 2- ما مدى تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على القيمة السوقية للمصارف .
- 3- ما مدى تأثير نسبة السيولة القانونية على القيمة السوقية للمصارف .

ثانيا : اهمية البحث :- يمكن تحديد اهمية البحث من خلال :

- 1- بيان مدى تاجر القيمة السوقية بنسب السيولة للمصارف عينة البحث والعلاقة والتي



- استخرجت من البيانات المنشورة للمصارف في قوائمها المالية .
- 2- مدى الاستفادة منه للمحللين الماليين وادارات المصارف المبحوثة ، وما له من دور على قرارات الاستثمار في المصارف والتي تنعكس على السوق نفسه .
- ثالثا : اهداف البحث :-** يمكن تحديد اهداف البحث :
- 1- تحديد العلاقة بين سيولة المصارف التجارية والقيمة السوقية للمدة (2018-2023) .
 - 2- تفسير تقلبات القيمة السوقية للاسهم المدرجة في السوق وبالشكل الذي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
 - 3- تقديم عدد من الاستنتاجات والتوصيات وبالذات للقائمين في ادارة المصارف المبحوثة .

رابعا : فرضية البحث :- يمكن تحديد فرضية البحث بان هنالك تأثير ايجابي لمؤشرات السيولة على القيمة السوقية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

وتتفرع منها عدة فرضيات فرعية وهي :

- 1- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الرصيد النقدي على القيمة السوقية لسوق العراق للاوراق المالية .
- 2- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشر السيولة القانونية على القيمة السوقية لسوق العراق للاوراق المالية .
- 3- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الاحتياطي القانوني على القيمة السوقية لسوق العراق للاوراق المالية .

خامسا : مجتمع وعينة البحث

تم اختيار ثلاث مصارف تجارية عراقية مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وهي (مصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد التجاري ومصرف الشرق الاوسط التجاري) وذلك لكونها مصارف مستقرة الى حد ما ونسبة الارباح جيدة .

**المبحث الثاني
الجانب النظري**



أولاً : مفهوم السيولة والسيولة المصرفية:

تسمى العلاقة بين النقد والموجودات وبين الالتزامات الواجب سدادها ضمن تاريخ الاستحقاق بالسيولة (Drehmann,2013:273) ، حيث يتبين مدى قدرة المصارف على إقراض باقي المؤسسات المالية لإصدار أسهم جديدة وبأسعار مناسبة (Koch , 2019:116) ، عرف (Bahrami) السيولة بأنها قدرة المصرف في الحصول على النقد من أجل توفر الاحتياجات الأساسية أو الحالية ، ويجب أن يكون لدى المصرف السيولة الكافية لتلبية طلبات المودعين من أجل كسب ثقة الزبائن، لذلك يتعين على المصارف أن يكون لديها نظام فعال لإدارة الديون والأصول لتقليل تناقص استحقاق الديون والأصول إلى الحد الأدنى وتحسين العائد عليها . وكذلك عرفت السيولة بانها القدرة على المتاجرة بالاوراق المالية وبأسعار معقولة على ضوء مقدار العرض والطلب ومرونة السوق باقل كلفة ممكنة (Dusuki,2007) . وتعد السيطرة على السيولة واحدة من المهام والمسؤوليات الهامة لإدارة المصرف ، ان وفره السيولة في المصارف تتحدد عندما يكون النقد المتوفر فائض عن امكانية المصرف عند الإقراض ، ان استخدام الأموال قصيرة الأجل في الاستثمارات طويلة الأجل ستؤدي إلى مواجهة المصرف إلى خطر متمثل بطلب أحد أصحاب حسابات الاستثمار أمواله مما قد يضطر المصرف إلى بيع بعض أصوله للتغطية (Tabatabaei , 2019) -

السيولة المصرفية تُعبر عن قدرة البنك على تلبية التزاماته النقدية قصيرة الأجل دون الحاجة إلى بيع أصوله بأسعار مخفضة أو الحصول على تمويل إضافي بشكل عاجل. بمعنى آخر، هي مؤشر على مدى جاهزية البنك لتوفير النقد اللازم عند حدوث سحب مفاجئ أو الحاجة لسداد التزامات مالية طارئة.

ويحدد مفهوم السيولة المصرفية بانه (Mishkin F.S.,2019)

- القدرة على التحويل إلى نقد: تشير السيولة إلى مدى سهولة تحويل الأصول (كالودائع، الأوراق المالية، وغيرها) إلى نقد دون خسائر كبيرة في القيمة.
- تلبية الالتزامات المالية: تضمن السيولة وجود ما يكفي من النقد لتغطية عمليات السحب والالتزامات المستحقة في المواعيد المحددة.
- ضمان الثقة والاستقرار: يلعب مستوى السيولة دوراً محورياً في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، مما يساهم في استقرار البنك والنظام المالي بشكل عام.



ثانيا: أهمية السيولة المصرفية:

ان السحوبات المستمرة من الودائع من جهة وإشباع حاجات الزبائن من التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة من جهة اخرى يعطي اهمية كبيرة لسيولة المصارف ، وتتلخص وظائف السيولة في امكانية توفير الأموال السائلة وشبه السائلة الموجودة تحت اليد او توفيرها عن طريق الاقتراض بكلفة مقنعة لغرض تلبية كافة الالتزامات المصرفية ، (1999,378 Rose) ، ومن ايجابيات السيولة:

- 1- وفرة السيولة تعطي ثقة للمودعين والمقترضين ، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم وقت الحاجة .
 - 2- الادارة الجيدة لادارة السيولة تعد مقياس ايجابي للسوق المالية .
 - 3- امكانية الوفاء بالالتزامات والتعهدات من قبل المصرف للزبائن .
 - 4- تفادي الاستغناء عن بعض الأصول وما قد يسببه من اثار سلبية على المصرف .
 - 5- الحذر من دفع كلف كبيرة للأموال .
- وتشير السيولة المصرفية الى الملائة المالية للمركز المالي للمصرف أي الى امكانية المصرف من دفع التزاماته ، وان انخفاض السيولة سيؤدي الى عدم القدرة على تسديد التزاماته وبالتالي الى الافلاس (Gitman,2016:54) .

ثالثا: ابعاد السيولة المصرفية: (Howells & Bain , 2000:8)

تعد السيولة من اهم المؤشرات التي يتوجب على ادارة المصرف توفيرها ، حيث ان هنالك احتياجات للسيولة من قبل المصرف وذلك لتأدية التزاماته تجاه الغير ، ويمكن تحديد ابعاد السيولة بما يلي:

- 1- الزمن اي السرعة في تحويل الاصول إلى نقد .
 - 2- المخاطرة وتشير الى هبوط قيمة الاصول أو احتمال إهمال الاصل بطريقة ما .
 - 3- التكلفة هي الالتزامات المالية على المصرف والواجب تحقيقها عند عملية التنفيذ.
- رابعا: مصادر السيولة المصرفية: هي الاصول التي يمكن للمصارف الاعتماد عليها وذلك لتلبية الالتزامات المالية تجاه الغير ، ويعد توفر السيولة مهما للمصارف لاستمرار العمليات المصرفية اليومية وتجنب المخاطر المصرفية ، وتقسم مصادر السيولة الى : (Fabozzi&Drake,2009)



أ- مصادر داخلية وتتمثل بالنقد المتوفر في الصندوق والمخزون والذمم المدينة والاستثمارات قصيرة الاجل .

ب- مصادر خارجية وتتمثل في الاقتراض قصير الاجل واصدار الاوراق التجارية والتمويل من الموردين والاسواق المالية .

وتعد مصادر السيولة مهمة لادارات المصارف بسبب:

أ- تلبية الالتزامات القصيرة الاجل مثل دفع الاجور والرواتب والفواتير والديون المستحقة .

ب- الاستجابة للطوارئ المالية مثل الازمات المالية وانخفاض المبيعات .

ج- تعزيز الثقة للمستثمرين والدائنين وذلك بوجود مصادر سيولة كافية .

خامسا:- مكونات السيولة المصرفية:

ان ادارة السيولة المصرفية تتطلب معرفة مصادرها او مكوناتها الأساسية وهي تتكون من :

1- الاحتياطات الأولية وهي الاصول النقدية الاكثريسيولة والتي يمكن استخدامها لمواجهة الالتزامات المالية الفورية وتتكون من :

أ- النقد الموجود في الصندوق والذي يبين مقدار الأموال النقدية والعملات الأجنبية المتوفرة في المصرف .

ب- الودائع لدى البنك المركزي والتي تحددها التشريعات في الزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة من ودائعه بشكل نقد سائل لدى البنك المركزي . (Frederic ,2022)

ج- الصكوك تحت التحصيل وهي جميع الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم تستلم قيمتها لحد الان (Hepel,1994:51) .

ومن وظائف الاحتياطات الاولية :

أ- تلبية حاجات السحب اليومية لعملاء المصرف .

ب- الوفاء بالالتزامات مثل تحويلات العملاء ودفع الفواتير .

ج- الامتثال للشروط الذي يفرضها البنك المركزي مثل نسبة الاحتياطي القانوني .

2 - الاحتياطات الثانوية : وهي اصول عالية السيولة يمكن تغييرها الى نقد بسهولة وخلال وقت قصير ولكنها تكون اقل سيولة من الاحتياطات الاولية ، تستخدم الاحتياطات الثانوية لتعزيز استقرار المصارف في مواجهة الازمات المالية ، وتعرف الاحتياطات الثانوية بأنها اصول مالية قابلة للتحويل الى نقد بسرعة ، وتشمل : (Syivia&Peter,2022)



أ- السندات الحكومية قصيرة الاجل .

ب- الاوراق التجارية .

ج- الاوراق المالية القابلة للتداول .

سادسا : مؤشرات قياس السيولة :

تعد السيولة المصرفية من العناصر الاساسية التي تحدد قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل ، تعتمد المصارف على مجموعة من المؤشرات المالية لقياس السيولة ، ومن أبرز النسب المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية لمعرفة كفاية السيولة لديها هي : (24-38 Modova , 2013) .

1. نسبة الرصيد النقدي :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الاجل باستخدام الاصول السائلة النقدية ، وتعد هذه النسبة مؤشر لقياس الاستقرار المالي ، كما تشير نسبة الرصيد النقدي المرتفعة الى ان المصرف لديه احتياطات نقدية كافية لتغطية التزاماته تجاه الغير ، وبذلك تعزز ثقة المستثمرين والدائنين وتبين لهم مدى الاستقرار المالي للمصرف. (Brealey&anther:2020) ، وتحسب بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية في الصندوق} + \text{النقدية في البنك المركزي} + \text{النقدية في المصارف}}{\text{اجمالي الودائع} + \text{الالتزامات الاخرى}} \times 100$$

2. نسبة الاحتياطي القانوني :

هي النسبة المئوية للودائع التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها كأحتياطات لدى البنك المركزي ، وتكون هذه النسبة محددة من قبل البنك المركزي وبشكل الزامي ، ويتم تحديد هذه النسبة لضمان استقرار النظام المالي والتحكم في السيولة . ويمكن تحديد اهمية نسبة الاحتياطي القانوني بما يلي: (Mishkin,2019)

أ- اداة للسياسة النقدية للتحكم في التضخم والركود الاقتصادي .

ب- التحكم في عرض النقود لدى المصارف .

ج= ضمان استقرار النظام المالي .

وتحسب بالمعادلة التالية :



$$100 \times \frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع} + \text{الالتزامات الاخرى}} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

3. نسبة السيولة القانونية :

تستخدم هذه النسبة لضمان التزام المصارف بالمتطلبات التنظيمية للسيولة ، وتشمل هذه النسبة الاصول السائلة مقارنة بالالتزامات قصيرة الاجل ، كما تشير بعض الدراسات الى ان هذه النسبة تؤثر بشكل ايجابي على الربحية ، مما يشير الى اهمية الالتزام بالمعايير التنظيمية ، ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية من المعادلة التالية: (Abed&Zumlot,2019)

$$100 \times \frac{\text{احتياطات اولية} + \text{احتياطات ثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} = \text{نسبة السيولة القانونية}$$

4. نسبة الاحتياطات الأولية :

تشير هذه النسبة إلى حجم الاحتياطات الأولية من النقد الجاهز لدى خزانة المصرف والتي بالامكان استخدامها متى نشاء دون عناء أو جهد ، ولا تحقق أي عوائد للمصارف ، وقدرة هذه الاحتياطات على سد الاحتياطات تحت الطلب ، وتحسب بالمعادلة التالية :

$$100 \times \frac{\text{النقدية في خزانة المصرف}}{\text{الودائع تحت الطلب}} = \text{نسبة السيولة الحاضرة}$$

سابعا : العوامل المؤثرة في تقييم السيولة المصرفية:

يعتمد تقييم السيولة المصرفية على عدة عوامل ومن هذه العوامل :

1- السياق التنظيمي : أي مدى الالتزام بمعايير بازل 3 والاشراف المركزي ، حيث ان الالتزام بهذه المعايير يعطي صورة واضحة لادارة المصرف في بيان مقدار السيولة المتوفرة وامكانية الحفاظ عليها. (Basel 3 , 2010)

2- بيئة السوق : حيث تبين تقلبات اسعار الفائدة وثقة المستثمرين ، حيث ان هذه التقلبات تؤثر على كفاءة السيولة ومدى توفرها لدى المصارف .



3- هيكل الودائع والاصول : وتبين نسبة الودائع طويلة الاجل مقابل الودائع قصيرة الاجل وما لها من تأثير مباشر او غير مباشر على السيولة لدى المصارف. (Allen&Gale,2000)

ثامنا : القيمة السوقية للسهم:

تشير القيمة السوقية للسهم إلى مؤشر سعر إغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة ، وتمثل مجموع الأسهم المدرجة للمصارف في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية الفترة ، وبذلك يمكن اعتبار مؤشر القيمة السوقية من أهم مؤشرات قياس كفاءة السوق المالي بالنسبة للمصارف وتطور نشاطها (8 , Roos , 1996) ، يعتمد هذا المؤشر من قبل الكثير من المحللين الماليين ، حيث ان ارتفاع القيمة السوقية للسهم يشير إلى كفاءة المصارف من جهة وإلى زيادة حجم التعاملات في الأسواق المالية من جهة ثانية . ويمكن تصنيف القيمة السوقية إلى :

- 1- القيمة السوقية للسهم وهي تمثل سعر إغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة المالية .
- 2- القيمة السوقية للسهم المكتتب بها وهي تمثل عدد الأسهم المكتتب بها مضروبا بسعر إغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة .
- 3- القيمة السوقية للمصارف المدرجة وتمثل مجموع القيم السوقية للأسهم المكتتب بها للمصارف المدرجة في السوق . .

تاسعا : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للسهم:

أن القيمة السوقية تتغير من فترة لآخرى كلما وصلت معلومات جديدة إلى السوق ، وعلى ضوء كل معلومة جديدة تدخل السوق يعيد المستثمرون النظر في قراراتهم الاستثمارية تجاه الأسهم المعروضة في السوق على وفق تلك المعلومات ، وتتحدد المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم على ضوء العوامل المحددة للقيمة السوقية والتي من أهمها : (264 : Ross , 1996) .

- 1- القيمة السوقية للمنظمة وهي التي تتحدد على ضوء متغيرين أساسيين هما:
 - أ- التدفقات النقدية المتوقعة وهو معدل الخصم الذي يمثل مقدار ما يخصم من التدفقات للوصول إلى قيمتها الحالي التي تعادل القيمة السوقية للمصرف ، والذي يمثل الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يطلبه المستثمر .
 - ب- يتحدد على ضوء معدل الفائدة الحقيقي وهو العائد الذي يعرض المستثمر عن حرمانه من استغلال أمواله لتحقيق اشباعه ، بمعنى يعد تعويضاً عن عنصر الزمن ويتحدد هذا المعدل وفقاً



للسياسة النقدية التي يحكمها حجم العرض والطلب على النقود .
2- الظروف الاقتصادية ويمكن ترجمة الظروف الاقتصادية السائدة إلى معلومات يحتاجها المستثمرون في الأسواق المالية ، والتي تصنف إلى ظروف اقتصادية محلية وظروف اقتصادية دولية .

عاشرا : قياس القيمة السوقية للسهم

إلى جانب الطريقة البسيطة المبنية على ضرب سعر السهم بعدد الأسهم، هناك عدة نماذج وأساليب تُستخدم لتحديد القيمة الجوهرية للسهم، منها:

1. نموذج خصم التدفقات النقدية (DCF):

يُقدر هذا النموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشركة، ويعد أداة قوية لتحليل القيمة الجوهرية بعيد المدى.

2. نموذج خصم الأرباح (Dividend Discount Model):

يركز على تقدير قيمة السهم بناءً على الأرباح الموزعة للمساهمين، ويفترض استمرار توزيعات الأرباح على مدى طويل.

3. المقاييس النسبية (مثل نسبة السعر إلى الأرباح P/E):

تُستخدم هذه النسب للمقارنة بين الشركات داخل نفس القطاع، إذ تساعد المستثمرين على تقييم ما إذا كان السهم مُبالغ في تقييمه أو مُقلل من قيمته مقارنة بأقرانه.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

1- تحليل علاقة الارتباط والاثار بين متغيرات البحث :

تم تحديد عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وهم كلا من مصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد التجاري ومصرف الشرق الاوسط التجاري ، وتم تحديد



الفترة الزمنية من 2018 الى 2023 ، وبعد الاعتماد على بيانات المصارف والعلاقات الرياضية يتبين تحليل المؤشرات وكما يلي :

اولا: قياس نسبة الرصيد النقدي للمصارف:

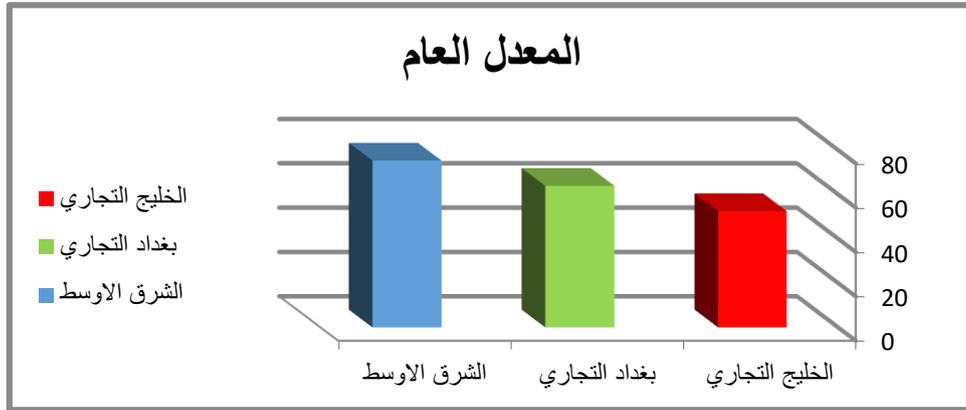
تم الاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث والمشورة في قوائمها المالية لسوق العراق للاوراق المالية وتحليل هذه البيانات حسب العلاقات الرياضية ذات العلاقة والتي تم ذكرها في الجانب النظري من البحث ، تم الوصول الى النتائج المبينة في الجدول (1) وكما يلي :

جدول(1) نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة البحث للمدة 2018-2023				
السنة	الخليج التجاري %	بغداد التجاري %	الشرق الاوسط %	المؤشر السنوي العام %
2018	41.2	62.17	71.53	58.3
2019	58.31	74.3	73.32	68.64
2020	77.45	68.86	73.86	73.39
2021	77.83	64.65	93.02	78.5
2022	53.9	68.27	92.98	71.71
2023	70.3	62.05	93.22	75.19
المعدل العام	63.165	66.71	82.98	72.045
Max	77.83	74.3	93.22	
Min	41.2	62.05	71.53	

يشير جدول (1) الى نسب الرصيد النقدي للمصارف عينة البحث وللمدة الزمنية المختارة (2018-2023) ، ومن خلال المعطيات الواردة يتضح بالنسبة للمصارف جاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الأولى وحقق متوسط عام بلغ 82.98% ، علما ان النسبة العالية للسيولة تؤثر على مستوى الربحية حيث ترتبط نسبة الرصيد النقدي بعلاقة عكسية مع الربحية وكلما ترتفع تؤدي الى انخفاض الربحية ، ولكن مقابل ذلك تحقق الامان المصرفي والوفاء بالالتزامات حسب مواعيدها . هذا وان النسبة الاقل تعني لنا ان المصرف يوظف اغلب موجوداته في الاستثمارات ويحقق ربحية اعلى وهذا ما موجود في مصرف الخليج التجاري ، ثم جاء مصرف بغداد في المرتبة الثانية وحقق معدل عام بلغ 66.71% حيث حقق اعلى قيمه في عام 2019 وادنى قيمه في عام 2023 وجاء مصرف الخليج التجاري في المركز الاخير بمعدل عام بلغ 63.165% حيث كانت اعلى قيمه له في عام 2021 وادنى قيمة له عام 2018 ، علما ان مصرف الخليج هو افضل المصارف من حيث توظيف موجوداته



واكثر مخاطرة من بقية المصارف من حيث عدم الوفاء بالالتزامات والشكل البياني التالي يوضح ذلك .



شكل (1) الرصيد النقدي كمعدل عام للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2023)

ثانياً: قياس نسبة السيولة القانونية للمصارف:

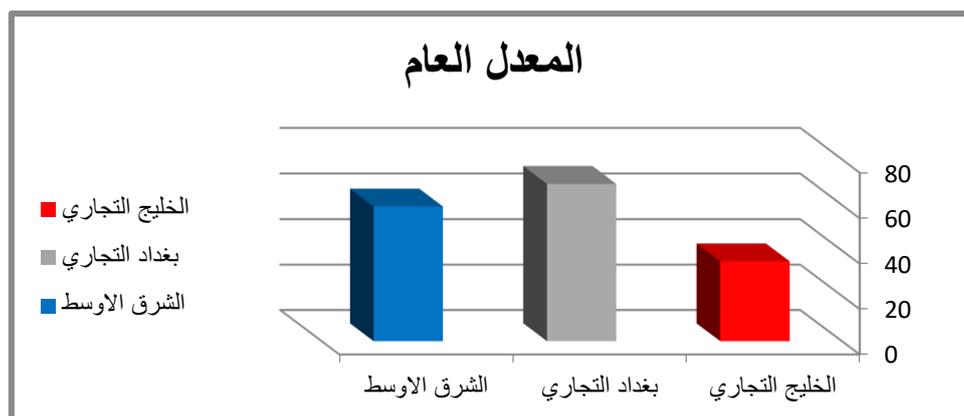
تم الاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث والمنشورة في قوائمها المالية لسوق العراق للاوراق المالية وتحليل هذه البيانات حسب العلاقات الرياضية ذات العلاقة والتي تم ذكرها في الجانب النظري من البحث ، تم الوصول الى النتائج المبينة في الجدول (2) وكما يلي :

جدول (2) نسبة السيولة القانونية للمصارف عينة البحث للمدة 2018-2023				
السنة	الخليج التجاري %	بغداد التجاري %	الشرق الاوسط %	المؤشر السنوي العام %
2018	14.75	35.3	40.22	30.09
2019	40.05	62.16	42.22	48.14
2020	60.01	60.06	65	61.69
2021	45.26	56.33	87.07	62.88
2022	72.25	130.57	104.33	102.38
2023	89.33	162.72	126.51	126.18
المعدل العام	53.608	84.523	73.581	70.564
Max	89.33	162.72	126.51	
Min	14.75	35.3	40.22	

يشير الجدول (2) الى نسب السيولة القانونية للمصارف عينة البحث وللمدة الزمنية المختارة (2018-2023) وبالنسبة للمصارف سجل مصرف بغداد التجاري اعلى معدل للنسبة حيث بلغت حوالي 84.5% وهذا يعني ابقائه على نسبة عالية للسيولة دون توظيف في المجالات المختلفة ويؤثر على مستوى ارباحه ، مقابل عدم وجود اي مخاطرة لعدم الوفاء بالالتزامات وحقق اعلى نسبة عام 2023 وادنى نسبة عام 2018 ، ثم جاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثانية وبمعدل عام



73.581% وجاء مصرف الخليج التجاري بالمرتبة الاخيرة بمعدل عام بلغ 53.608% وهذا يعني لنا ان المصرف يوظف اغلب موجوداته في الانشطة التشغيلية المتنوعة كما موضح في الشكل البياني.



شكل (2) نسبة السيولة القانونية للمصارف عينة البحث كمعدل عام

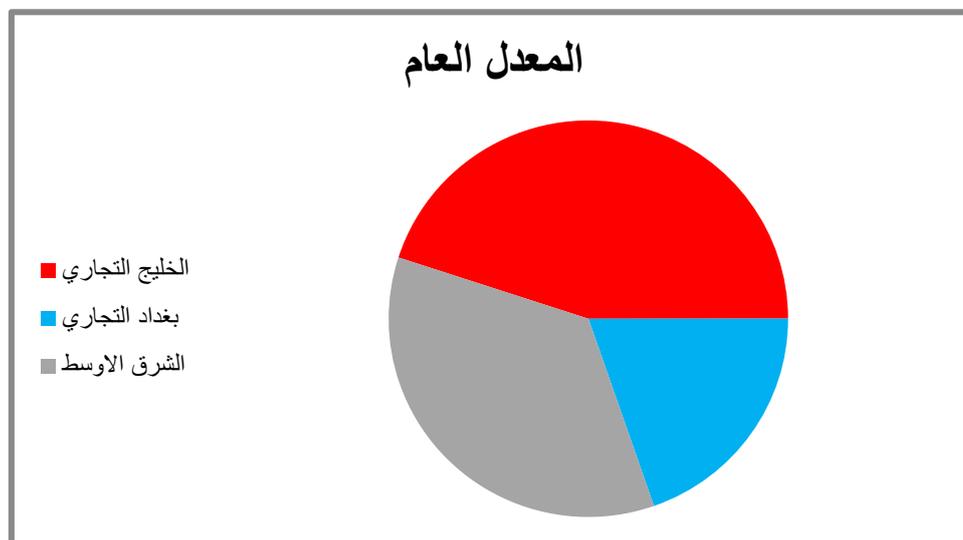
ثالثاً: قياس نسبة التوظيف للمصارف: تم الاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث والمنشورة في قوائمها المالية لسوق العراق للاوراق المالية وتحليل هذه البيانات حسب العلاقات الرياضية ذات العلاقة والتي تم ذكرها في الجانب النظري من البحث ، تم الوصول الى النتائج المبينة في الجدول (3) وكما يلي :

المؤشر السنوي العام	الشرق الاوسط	بغداد التجاري	الخليج التجاري	السنة
28.01	35.62	19.8	28.61	2018
34.92	31.26	12.55	60.97	2019
33.6	36.19	14.13	50.62	2020
39.01	49.96	14.77	52.32	2021
45.84	40.16	24.18	73.18	2022
42.39	38.97	22.45	65.77	2023
37.307	38.693	17.984	55.245	المعدل العام
	49.96	24.18	73.18	Max
	31.26	12.55	28.61	Min

يشير جدول (3) الى نسب التوظيف للمصارف عينة البحث وللمدة الزمنية المختارة (2018-2023) وقد اتضح لنا من الجدول ان مصرف الخليج التجاري احتل المرتبة الاولى بتوظيف امواله وبمعدل عام بلغ 55.245% وهذا ما يؤيد لنا ان نسبة التوظيف تعكس لنا الاموال غير المحتفظ بها وهي متممة للنسب السابقة وحقق اعلى نسبة عام 2022 وادنى نسبة عام 2018 وجاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثانية بمعدل عام بلغ 38.693% حيث حقق اعلى نسبة عام 2021 وادنى



نسبة عام 2019 في حين احتل مصرف بغداد التجاري المرتبة الاخيرة بمعدل عام 17.984% حيث حقق اعلى قيمه عام 2022 واقل قيمة عام 2019 .



شكل (3) نسبة التوظيف كمعدل عام للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2023)

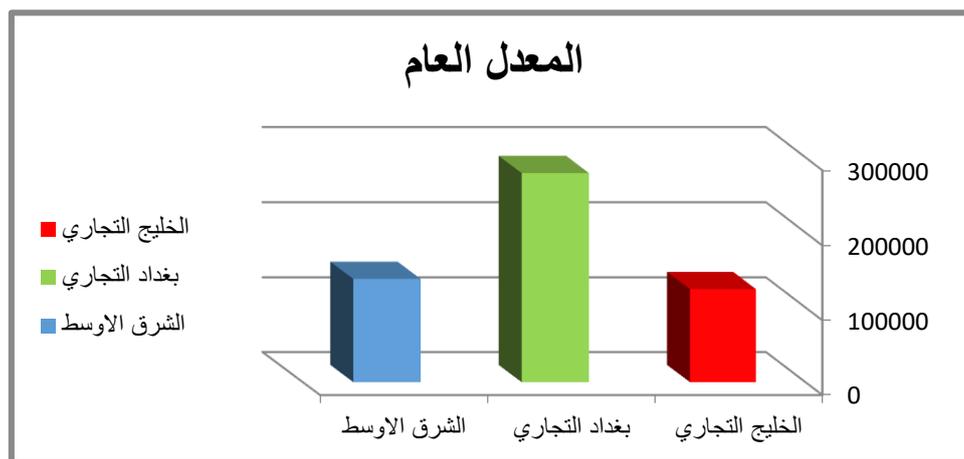
رابعاً: قياس القيمة السوقية للمصارف: تم الاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث والمنشورة في قوائمها المالية لسوق العراق للاوراق المالية وتحليل هذه البيانات حسب العلاقات الرياضية ذات العلاقة والتي تم ذكرها في الجانب النظري من البحث ، تم الوصول الى النتائج المبينة في الجدول (4) وكما يلي :

السنة	الخليج التجاري	بغداد التجاري	الشرق الاوسط	المؤشر السنوي العام
2018	104989	392892	192000	229960.33
2019	113305	315000	219000	215768.33
2020	287500	515000	240000	347500
2021	270000	387500	150000	269166.66
2022	153000	292500	127500	191000
2023	135000	227500	107500	156666.66
المعدل العام	177299	355065.33	172666.66	235010.33
Max	287500	515000	240000	
Min	104989	154000	72600	

من الجدول (4) نلاحظ ان مصرف بغداد التجاري حقق اعلى معدل للقيمة السوقية للمدة (2018-2023) حيث بلغت 355065.33 مليون دينار كما يلاحظ ان القيمة السوقية له بدأت بالارتفاع في السنوات الاولى ثم انخفضت للسنوات الثلاثة الاخيرة ، ثم جاء مصرف الخليج التجاري بالمرتبة



الثانية وحقق معدل عام للقيمة السوقية بلغ 177299 وحقق اعلى قيمة له عام 2020 وبلغت (287500) دينار وادنى قيمة له عام 2018 وبلغت 104989 دينار ثم جاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثالثة بمعدل عام بلغ 172666.66 حيث حقق اعلى قيمة له عام 2020 وبلغت 240000 وادنى قيمه له عام 2023 وبلغت 107500 دينار والشكل البياني التالي يوضح ذلك .



شكل (4) القيمة السوقية للمصارف عينة البحث كمعدل عام للمدة (2018-2023)

2- تحليل علاقة الارتباط والاثر بين متغيرات البحث:

سيتم الاعتماد في التحليل الاحصائي على البرنامج الاحصائي SPSS وكما يلي :

العلاقة بين المؤشرات المستقلة في القيمة السوقية على مستوى المصارف

مستوى المعنوية Sig.	القيمة السوقية				المؤشرات
	اختبار (f) المحسوبة	اختبار (t) المحسوبة	معامل التأثير Beta	معامل التحديد R ²	
0.009	11.847	5.536	0.773	0.597	متوسط نسبة الرصيد النقدي للمصارف
0.003	17.840	10.315	0.831	0.690	متوسط نسبة السيولة القانونية للمصارف
0.001	23.380	9.929	0.863	0.745	متوسط نسبة التوظيف للمصارف

وبحسب نتائج الجدول اعلاه تبين ان:



1- هناك علاقة ارتباط بين متوسط نسبة الرصيد النقدي والقيمة السوقية قد بلغت (0.773) وهي معنوية على وفق مستوى المعنوية المحسوبة وهي (0.009) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) , اما متوسط نسبة الرصيد النقدي فنفسر من التباين الحاصل في المتغير التابع القيمة السوقية إذ بلغ معامل التحديد (0.60) تقريباً وهو مقبول لان (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.25), كما تشير العلاقة لمتوسط نسبة الرصيد النقدي في القيمة السوقية قد بلغت (0.773) وهي معنوية لان قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96) فضلا عن مستوى المعنوية التي بلغت (0.001) والتي هي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وفق هذه النتائج فقد اثبت وجود علاقة متوسط نسبة الرصيد النقدي في القيمة السوقية على مستوى المصارف.

2- هناك علاقة ارتباط بين متوسط نسبة السيولة القانونية والقيمة السوقية قد بلغت (0.83) وهي معنوية على وفق مستوى المعنوية المحسوبة وهي (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) , اما متوسط نسبة السيولة القانونية فأنها تُفسر من التباين الحاصل في المتغير التابع (القيمة السوقية) إذ بلغ معامل التحديد (0.69) وهو مقبول لان (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.25), كما ان العلاقة لمتوسط نسبة السيولة القانونية في القيمة السوقية قد بلغت (0.83) وهي معنوية لان قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96) فضلا عن مستوى المعنوية التي بلغت (0.000) والتي هي أقل من مستوى المعنوية (0.05), وعلى وفق هذه النتائج فقد ثبت وجود علاقة لمتوسط نسبة السيولة القانونية في القيمة السوقية على مستوى المصارف.

3- هناك علاقة ارتباط بين متوسط نسبة التوظيف والقيمة السوقية قد بلغت (0.86) وهي معنوية على وفق مستوى المعنوية المحسوبة وهي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) , اما متوسط نسبة التوظيف فأنها تُفسر من التباين الحاصل في المتغير التابع (القيمة السوقية) إذ بلغ معامل التحديد (0.75) تقريباً وهي مقبولة لان (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.25) , كما ان العلاقة لمتوسط نسبة التوظيف في القيمة السوقية قد بلغت (0.86) وهي معنوية لان قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96) فضلا عن مستوى المعنوية التي بلغت (0.000) والتي هي أقل من مستوى المعنوية (0.05), وعلى وفق هذه النتائج اثبتت وجود علاقة لمتوسط نسبة التوظيف في القيمة السوقية على مستوى المصارف.

اولا: الاستنتاجات :



- 1- يعد موضوع السيولة للمصارف بالغ الأهمية بسبب التطورات الحديثة للقطاع المصرفي والترابط بين المراكز المالية ، وتعد السيولة بانها احد العناصر المهمة والمحددة لنجاح المصارف واستمرارها في السوق وتجنبها المخاطرة بعدم الوفاء بالالتزامات ، حيث تعتمد الدراسات والابحاث على مؤشرات النسب المالية الخاصة بالسيولة سواء القديمة منها او الحديثة ، حيث ترتبط السيولة بعلاقة عكسية مع التوظيف والربحية فارتفاع مؤشراتهما يعني انخفاض توظيف الاموال في المجالات المختلفة وانخفاض مستوى الربحية مقابل ذلك عدم التعرض لمخاطر تذكر .
- 2- مؤشرات القيمة السوقية من المؤشرات الدالة على اداء المصارف فارتفاعه يعني اداء جيد للمصرف ومعلوماتها واداءها التشغيلي على عكس انخفاضه يعني عدم جاذبية اسهم المصرف للاستثمار فيها لعدم وجود مؤشرات متفائلة لاداءها التشغيلي واداء مجلس ادارتها .
- 3- اتضح من حساب مؤشرات السيولة للمصارف ارتفاع نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط دلالة على ابقاء سيولة عالية على حساب التوظيف والربحية ، في حين يحتفظ مصرف الخليج التجاري بسيولة معتدلة ضمن المؤشرات التي يسترشد بها مقابل توظيفه لموجوداته بشكل جيد .
- 4- اظهر الجانب العملي لتحليل علاقة الارتباط والاثر بين مؤشرات السيولة والقيمة السوقية وجود علاقة ارتباط واثر معنوية للمؤشرات الثلاثة وكان اعلى ارتباط لنسبة التوظيف واعلى تاثير ايضا حسب ما جاء بنسبة معامل الارتباط في حين كانت اقل ارتباط مع نسبة الرصيد النقدي .

ثانيا :التوصيات

- 1- توجيه ادارة المصرف واصحاب المصالح ايضا الى زيادة البحث والاهتمام بالعلاقة بين السيولة والقيمة السوقية لان مستوى الاحتفاظ بها بنسب معقولة ليس فقط لتجنب المخاطرة بل يزيد من الربحية وحتى على سعر السهم وقوته في سوق الاوراق المالية .
- 2- توجيه ادارة المصرف بضرورة العمل بتوجيهات البنك المركزي لتحديد مستوى السيولة ضمن النسب المقررة وان لا تترك تحديدها للمصارف نفسها .
- 3- توجيه ادارة المصرف بضرورة اجراء التحليل المستمر للعلاقة بين متغيري السيولة وسعر اغلاق السهم كونها مهمة على مستوى اداء المصرف .
- 4- ضرورة سيطرة البنك المركزي على ادوات السياسة النقدية والتي يمكن من خلالها السيطرة على السيولة المتوفرة لدى المصارف وفي السوق .



المصادر :

- 1- Abed Muhammed, Zumlot Lyad, (2019) The Impact of Liquidity & Profitability Indicators on The Market Performance Indicators of the Banks Listed on the Palestine Stock Exchange , Jornal of Economic Sciences , Management & Business Sciences , 232 , Vol,12,NO 01,:114-131 .
- 2- Allen , F. , & Gale , D. (2000) . Financiol Contagion .
- 3- Bahrami, N. (2019). The Effect of Banks Rating by CAMEL Indicators on Bank Stock Return, Master Dissertation in Accounting. Semnan: Azad University, Science and Research Branch.
- 4- Brealey,R.A. ,Myeys , S. C. & Allen , F. (2020). Principles of Corporate Finance, Me Graw-Hill Education .
- 5- Basel 3 : ABCBS. (2010) , Global Regulatory Framework .
- 6- Drehmann, M. &. (2013). Funding Liquidity Risk Defintion and Measurement. Journal of Banking & Finance, p. 2174 .
- 7- Dusuki , Asyraf , Wajdi ,(2007) ,Commodity Murabahah Programme (CMP) : An Innovative Approach to Liquidity Management , Kuala Lumpur : 5th International Islamic Finance Conference .
- 8- Gitman , Lawrence , J. , (2016) , Principles of Managerial Finance .
- 9- Fabozzi , F. J. & Drake , P. P. (2009) . Analysis of Financial Statements . John Wiley & Sons .



- 10- Fredric , S. Mishkin , (2022) . The Economics of Money , Banking , & Financial Markets .
- 11- Koch, W. T. (2019). "Bankmanagement" 4th. United States: Ed. Dryden press Harcourt college publishers.
- 12- Mishkin , F. S. (2019). The Economics of Money , Banking & Financial Markets .
- 13- Syivia , c. & Peter , S. Rose , (2022) , Bank Management & Financial Services , Me Graw-Hill Education .
- 14- Tabatabaei, M. (2019). Comparison Between Financial Performance of Shahr Bank and Other Banks using CAMEL Model. MasterDissertation inAccounting, University of Tehran.
- 15- Hempell, George, Donald , (1998) , "bank management text and cases johan wiley, and sons,updated to april ,item ,3p-17
- 16- Howells, Peter, Bain, Keith . (2000) , "Financial Markets & Institutions. 3th ed., prentice Hall .